العرب
الإثنين 2020/02/17
السنة 42 العدد 11620

صندوق النقد الدولي يختبر التزام تونس بشروط القروض

تقييم خطوات التنفيذ قبل المراجعة السادسة لبرنامج التمويل

تتجه الحكومة التونسية الجديدة في حال نيلها الثقة من قبل البرلمان لمواجهة أولى العقبات الاقتصادية الثقيلة باستئناف المشاورات مع صندوق النقد الدولي لإتمام المراجعة السادسة التي طال تأجيلها من أجل تقييم مدى التزامها والإفراج عن شريحة جديدة من القرض.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - تعوّل تونس على المراجعة السادسة للحصول على تمويل جديد ومواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة التي تنتظرها في ظل بطء الإصلاحات وعجز الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حلول جذرية للوضع الاقتصادي الهش وتخلفها على تطبيق العديد من الإصلاحات.

ونسبت رويترز لوزير الإصلاحات الاقتصادية توفيق الراجحي قوله الأسبوع الماضي إن "تونس استأنفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي وتنتظر تشكيل الحكومة لتوجيه الدعوة لخبراء الصندوق في مارس المقبل لمناقشة المراجعة السادسة من برنامج قرض".

ويشكك خبراء في أن تكون الجلسة المرتقبة بين الحكومة التونسية ووفد الصندوق إيجابية نظرا لعدم تطبيق أهم الشروط المطلوبة منها.

توفيق الراجحي

لولا تأخر تشكيل الحكومة لأتممنا المراجعة السادسة

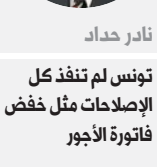

نادر حداد

تونس لم تنفذ كل الإصلاحات مثل خفض فاتورة الأجور

وأوضح الخبير الاقتصادي نادر حداد في تصريح لـ"العرب" أن تونس "نفذت بعض التزاماتها لصندوق النقد كالتحكم في معدل التضخم لكنها لم تطبق خفض حجم الأجور وتعويم الدينار".

وأرجع الخبير ذلك إلى تخوف السلطات من الاصطدام بأكبر منظمة نقابية في البلاد وهي الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يرفض المساس بأجور الموظفين. وسبق أن طالبت قطاعات عديدة بزيادة في الرواتب على غرار قطاع التعليم والصحة.

وتشتد المطالب النقابية والاجتماعية في تونس نظرا لتردي الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار وتدهور القدرة الشرائية ما يجعل السلطات تتخوف من الاصطدام بالشارع في حال المساس بالطبقات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة.

وتعمق البيروقراطية الراسخة في البلاد والتجاذبات السياسية من جبل التحديات حيث بقيت عديد المشاريع والقوانين رهن التوقف الاضطراري ما زاد من تعسير مساعي الإصلاح.

وحاولت تونس معالجة البيروقراطية مؤخرا بإنشاء لجنة وطنية للنظر في أسباب تأخر إنجاز المشاريع ومعالجة الإشكاليات لضمان انطلاقتها الفعلية، ولكن حالة الغموض السياسي التي تلت الانتخابات والتأخر في تنصيب حكومة عطّلا استئناف الإجراءات الإدارية.

وأضاف حداد أن "أزمة انهيار النظام المالي متواصلة في ظل مواصلة تدخل المصرف المركزي لخفض المخصصات المالية لعمليات الاستيراد ودعم العملة المحلية لخفض كلفة المنتجات المستوردة".

ويشكل ارتفاع فاتورة أجور القطاع العام أحد أكبر المطبات في الموازنة العامة نظرا لاستئثار بند الأجور بالجزء الأكبر من ميزانية الدولة.

ويشترط برنامج قرض صندوق النقد البالغة قيمته حوالي 2.8 مليار دولار والذي تم التوصل إليه في عام 2016، القيام بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى السيطرة على عجز الموازنة.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن صندوق النقد الدولي "رفض الدخول في أي مشاورات مع حكومة تصريف الأعمال الحالية التي اعتبرها فاقدة للصلاحيات بعد الانتخابات التشريعية وفضّل انتظار تشكيل حكومة جديدة".

عدم تشكيل الحكومة يعقد الوضع

وتمكنت الحكومة التونسية من خفض نسبة التضخم والتحكم في تمويلات البنوك لتخفيف استنزاف موارد الدولة وتقليص حجم الإنفاق الحكومي عبر إجراءات تقشفية، لكنها لم تنفذ جميع التزاماتها لدى الصندوق ولم تستجب لمطالب التونسيين.

وتراجعت نسبة التضخم في تونس، خلال شهر يناير من العام الحالي إلى نحو5.9 في المئة بعد أن كانت في حدود 6.1 في المئة في شهر ديسمبر الماضي وحوالي 6.3 في المئة في شهر نوفمبر 2019.

وسيتيح إتمام المراجعة السادسة لبرنامج قرض صندوق النقد لتونس تعبئة مواردها المالية لعام 2020 والحصول على تمويلات من مقرضين آخرين من بينهم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية.

وتحتاج تونس لتمويلات خارجية بحوالي 3 مليارات دولار في العام الحالي، حيث كان آخر قسط صرفه الصندوق في هذا البرنامج في يونيو الماضي.

وتسببت التجاذبات السياسية والصراعات بين الأحزاب في عرقلة تشكيل حكومة ممّا اضطر الصندوق للانتظار حتى تشكيل حكومة جديدة ليناقش معها المراجعة السادسة للبرنامج للإفراج عن شريحة قيمتها 450 مليون دولار.

وأعلن رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ عن تشكيلة حكومته السبت أعقبها إعلان حركة النهضة رفض منحها الثقة ممّا زاد من احتمال عدم حصولها على الثقة وتأخر تنصيب حكومة في وقت تمر فيه البلاد بأزمة وتحتاج لاستعجال انطلاقة سريعة في معالجة الملفات.

وأكد الراجحي، الوزير المكلف بالإصلاحات الاقتصادية "نحن جاهزون للمراجعة السادسة ولولا تأخر تشكيل الحكومة لأتممناها بنجاح".

لكنه أضاف أننا "بانتظار انطلاق عمل الحكومة الجديدة لتوجيه الدعوة رسميا لخبراء صندوق النقد الدولي للانطلاق في المراجعة السادسة في مارس 2020".

ومن المرجح أن تتركز النقاشات في المراجعة السادسة حول التزام تونس بالبرنامج لتحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 2.7 في المئة وخفض التهرب الضريبي وترشيد الدعم للمواد الأساسية والمحروقات وبرنامج لإعادة هيكلة الشركات العامة التي تواجه عجزا ماليا متفاقما.

وقال الراجحي إن الحكومة أعدت الحلول لكل الملفات الاقتصادية والمالية العالقة لإنجاح المراجعة السادسة مع انخفاض التضخم وتقلص إعادة تمويل البنوك إلى 12 مليار دينار حاليا إضافة إلى تحسن سعر صرف الدينار وتراجع العجز في الحساب الجاري إلى أقل من 9 في المئة.

وفشلت الحكومات المتعاقبة في كبح عجز الموازنة منذ ثورة يناير 2011 نظرا لتصاعد حجم النفقات الحكومية ودخول البلد في تجاذبات سياسية واجتماعية عرقلت عملية الإنتاج والنمو، إضافة إلى تضاعف عدد الموظفين في القطاعات العامة مما زاد في إثقال كاهل الخزانة العامة وإضافة أعباء جديدة بعد تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام.

الضغوط تجبر صناعة الطيران على مراعاة البيئة

أكدت تقارير عالمية أن شركات صناعة الطائرات بدأت تستجيب بشكل متزايد لضغوط الهواجس البيئية من قبل الرأي العام وأنصار البيئة إضافة إلى المعايير الحكومية المتشددة لخفض الانبعاثات بموجب اتفاقيات حماية المناخ.

لندن - هيمنت الهواجس البيئية على أكبر معرض للطيران في قارة آسيا والمنعقد حاليا في سنغافورة، والذي شهد تقديم استجابات جديدة ومبتكرة من الشركات المصنعة للاستجابة إلى تلك الهواجس.

وظهر جليا أن شركات صناعة الطيران تكثف الجهود لتراعي أكثر البيئة بدفع من ضغوط الزبائن والمسافرين، من خلال عرض نماذج مبتكرة لطائرات نفاثة تصدر انبعاثات أقل وتبدو وكأنها خارجة من فيلم خيال علمي، إضافة إلى طائرات أخرى تعمل على الكهرباء والوقود المستدام.

وتتعرض سمعة الطيران لانتقادات كثيرة في حقبة تختار فيها الناشطة الشابة المدافعة عن البيئة غريتا تونبرغ السفر في مركب مراع للبيئة، ويستعر فيها الانتقاد اللاذع لتزايد الرحلات الجوية في بلدها السويد.

وتشير تقديرات الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أن حركة الطيران مسؤولة عن نحو 3 في المئة من إجمالي انبعاثات الكربون المضرة بالبيئة في العالم، في وقت تتزايد فيه الاضطرابات البيئية ويشهد العالم موجات حر قياسية وارتفاعا في عدد حرائق الغابات والعواصف التي يزيد من حدتها ارتفاع مستوى المياه في البحار.

وكانت كلمة "الاستدامة" على كل لسان في سنغافورة في معرض الطيران هذا العام، الذي استخدمت فيه ألواح الطاقة الشمسية للحصول على التيار في أروقة وقاعات المعرض، في وقت تنافست فيه مجموعات صناعة الطيران وشركات الخطوط الجوية على تقديم الوعود باعتماد نهج أكثر استدامة.

إلا أن بعض المدافعين عن البيئة انتقدوا تلك التعهدات والالتزامات معتبرين أنها مجرد "تمويه أخضر"، أي عملية علاقات عامة لن تفيد كثيرا في خفض الأضرار الناجمة عن الكمية الكبيرة من وقود الطيران الذي يستهلك سنويا، والتي تواصل الارتفاع السريع.

وقال بول شتاين كبير خبراء التكنولوجيا في شركة "رولز رويس" البريطانية لصناعة محركات الطائرات لوكالة الصحافة الفرنسية إن "قطاع الطيران يخضع لضغوط كبيرة لتحسين صورته على صعيد الاستدامة".

وأضاف أن شركات الطيران "تعمل معنا على إيجاد سبل لزيادة توافر الوقود المستدام وكيف يمكن لاعتماد الكهرباء التأثير عليها... وهي تدرس أيضا إمكانية صنع محركات وهياكل أكثر فعالية" على صعيد استهلاك الطاقة.

وكان قطاع صناعة الطيران قد تعهد بخفض انبعاثاته الصافية من الكربون إلى النصف بحلول عام 2050 مقارنة بالمستويات التي كان عليها في عام 2005.

وذهب قطاع الطيران في بريطانيا أبعد من ذلك خلال الشهر الحالي حين تعهد أن يكون عديم الانبعاثات بحلول العام 2050 أيضا.

في معرض سنغافورة للطيران، كشفت شركة صناعة الطيران الأوروبية إيرباص عن نموذج لطائرة طليعية مع أجنحة وهيكل مدمج ومحركين خلفيين.

وأوضحت الشركة أن من شأن هذا التصميم أن يؤدي إلى خفض استهلاك الوقود بنسبة تصل إلى 20 في المئة مقارنة مع الطائرات الحالية ذات الممر الواحد.

وأطلقت الشركة على التصميم اسم "مافريك" وقالت إن أولى تجارب تحليق الطائرة جرت في شهر يونيو من العام الماضي.

وحرصت شركة أي.تي.آر الإيطالية الفرنسية على التأكيد أن طائراتها المجهزة بمحرك يعمل بمراوح توربينية، وهو محرك شائع الاستخدام في الرحلات القصيرة، تستهلك الوقود بنسبة تقل بنسبة 40 في المئة عن الطائرات النفاثة من الحجم نفسه.

وأوضح المدير التنفيذي للشركة ستيفانو بورتولي لوكالة الصحافة الفرنسية "نقيم توازنا بين استهلاك الوقود والسرعة. الطائرة النفاثة قد تكون أسرع بخمس أو عشر دقائق لكنها تلحق أضرارا أكبر بكثير على صعيد التلوث".

وحصلت خطوات أيضا باتجاه صنع طائرات كهربائية. وأجرت أول طائرة كهربائية بالكامل في العالم من تصميم "ماغنيكس"، أول رحلة تجريبية لها في كندا في ديسمبر.

بول شتاين

قطاع الطيران يخضع لضغوط كبيرة لتعزيز معايير الاستدامة

في المقابل، تطور شركة "سمارت فلاير" السويسرية طائرة هجينة تتسع لأربعة أشخاص على أن تجري أول رحلة لها في عام 2022. وهذه الطائرة تصدر انبعاثات وضجّة أقل فضلا عن كلفة تشغيل أدنى بسبب اقتصاد في استخدام الوقود.

إلا أن المدير في الشركة ألدو موتاناري حذر من أن هذه المشاريع لن تكون سريعة التنفيذ.

وأوضح "الضغوط كبيرة وأظن أن القطاع أدرك ذلك لكنه بحاجة إلى وقت للتفاعل ولا يقدر على ذلك في غضون سنة. ينبغي التأكد من السلامة".

ويعتبر الوقود الحيوي سبيلا رئيسيا لقطاع الطيران لتخفيض انبعاثات الكربون وقد شغلت شركات طيران عدة في السنوات الخيرة رحلات تجارية مستخدمة هذا المصدر.

إلا أن أسعار الوقود الحيوي تبقى أعلى من الوقود العادي وهي تشكل جزءا صغيرا فقط من كمية الوقود التي تستخدمها الطائرات النفاثة على الصعيد العالمي.

ورغم هذه الجهود، يتهم المدافعون عن البيئة قطاع الطيران بالتحرك ببطء شديد رغم بروز أدلة متزايدة على تأثير التغير المناخي المدمر.

وقالت ديوي زلوخ الناشطة في مجال المناخ والطاقة في منظمة "غرينبيس" لوكالة الصحافة الفرنسية إن " شركات الطيران سوف تحتاج إلى وقت طويل لتصبح مستدامة. والحلول التكنولوجية سوف تحتاج إلى عقود".

حلول لتخفيف الأعباء البيئية

شركة الطيران اللبنانية تتراجع عن فرض التعامل بالدولار

بيروت - ألغت شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية، التي يملك المصرف المركزي غالبية الأسهم فيها، قراراً اتخذته ببدء التعامل بالدولار الأميركي فقط بعد انتقادات لاذعة طالتها في ظل انهيار اقتصادي وأزمة سيولة حادة.

وأعلنت الشركة في بيان نقلته وسائل إعلام محلية أنه "بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء حسان دياب قررت إدارة الشركة إلغاء قرار بيع بطاقات السفر في مكاتب الشركة بالدولار الأميركي حصراً".

وأكدت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية أن دياب طلب من الشركة إلغاء قرارها، ونقلت عن سياسيين ترحيبهم بالأمر.

وكانت وكالة الصحافة الفرنسية نقلت صباح الأحد أن شركة طيران الشرق الأوسط "الميدل إيست" وشركات الطيران العاملة في لبنان ستبدأن اعتباراً من الإثنين بقبول الدفع بالدولار فقط، كما سيتم قبول "بطاقات الدفع كافة إضافة إلى الشيكات المصرفية، شرط أن تكون العملية بالعملة الأجنبية".

وتوجه العشرات من المواطنين الأحد إلى مكتب الشركة في مطار بيروت، الفرع الوحيد الذي يفتح أبوابه أيام الآحاد، لشراء التذاكر بالليرة اللبنانية قبل أن يدخل القرار الجديد حيز التنفيذ، وفق مصور لوكالة فرانس برس.

وأثار قرار الشركة استياء ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي كما انتقده سياسيون كثر. وجرى تداول دعوات لاعتصام أمام مكتب الشركة الرئيسي في بيروت.

وكتب أحدهم على تويتر "الميدل إيست تابعة للدولة اللبنانية، (هذه) مخالفة فاضحة للقوانين"، وسخرت أخرى قائلة "ليس معنا دولار من الأساس لندفع"، وعلّق شاب "قرار الميدل إيست هو استمرار لنهج نصب دولار الناس المحترمين المحتجز في المصارف".

شركة طيران الشرق الأوسط: تم إلغاء قرار بيع بطاقات السفر بالدولار فقط

ورغم الأزمة الاقتصادية، ظلت شركة "ميدل إيست" خلال الأشهر الماضية تقبل الدفع بالليرة وفق سعر الصرف الرسمي المثبت على 1507 للدولار الواحد، بينما يتخطى سعر الصرف في السوق الموازية الألفي ليرة ووصل في فترات إلى 2400.

وفي المقابل، كانت شركات السياحة والسفر تطلب الدفع بالدولار أو بالليرة اللبنانية بحسب سعر الصرف في السوق الموازية، ما حمل الزبائن على التوجه إلى مكاتب "ميدل إيست" مباشرة لشراء تذاكرهم.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن بيان لنقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة شكرها لإدارة شركة "ميدل إيست" بعد قرارها قبول الدولار فقط.

ويأتي قرار "ميدل إيست" في وقت يعاني فيه المواطنون للحصول على أموالهم من المصارف التي شددت تدريجياً منذ الصيف القيود على العمليات النقدية والسحب، خصوصاً بالدولار، والتحويلات إلى الخارج.

وبات السقف المسموح به في عدد من المصارف لا يتخطى 600 دولار شهرياً. وبدلاً من الحصول على النقد، باتت المصارف تعطي المواطنين شيكات مصرفية بأموالهم، لدفع مستحقاتهم.

وتعدّ الأزمة الاقتصادية الراهنة وليدة سنوات من النمو المتباطئ وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة. وبلغ الدين العام نحو 92 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

ويتزامن الانهيار الاقتصادي المتسارع مع مخاوف من عدم تمكن لبنان من سداد جزء من الدين العام المتراكم والذي يستحق في مارس المقبل.

ودعت جمعية المصارف الأربعاء إلى ضرورة تسديد سندات اليوروبوندز في موعدها حفاظاً على ثقة المستثمرين بلبنان، في خطوة حذر محللون من أنها ستفاقم الوضع ومن شأنها إضعاف احتياطي العملات الأجنبية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد.